

أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات المملكة العربية السعودية

د. أميرة الطيب محمود جمعه
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، تخصص محاسبة، استاذ مساعد، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: amiraelty-777@hotmail.com

الملخص

تهدف الدراسة الي تسليط الضوء علي أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات في المملكة العربية السعودية، وتغطية النفقات العامة في الدولة ، وكذلك التركيز علي أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية، والقرارات الضريبية المقدمة للسلطات الضريبية، وذلك من خلال التطرق الي مفهوم الإفصاح المحاسبي واهميته، والتطرق الي أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية و ضريبة القيمة المضافة علي وجه الخصوص ، و الإفصاح عنها في القوائم المالية، واهميتها في المملكة العربية السعودية ، و مساهمة ضريبة القيمة المضافة في إيرادات المملكة العربية السعودية ، وتغطية نفقات الدولة بمختلف هيئاتها ومنظماتها . تمثلت مشكلة الدراسة في ان عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي للشركات والمؤسسات عند اعدادها للقوائم المالية وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطات الضريبية، في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، يؤثر سلباً علي إيرادات الدولة . وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ، أن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية له أهمية كبيرة عن المعلومات المحاسبية في هذه القوائم المالية، وأن ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية لها دور هام في دعم الاقتصاد المحلي وتوليد الإيرادات للدولة ، والمساهمة بالنسبة الأكبر في تغطية النفقات العامة ، و اوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات والمؤسسات، بتطبيق سياسات الإفصاح المحاسبي بشكل كامل وكاف للبيانات المالية بصورة واضحة وملائمة ، الامر الذي يكسب تلك البيانات المصدقية والشفافية ، أمام المستخدمين والمستفيدين من تلك البيانات المالية ، و ضرورة تعزيز التواصل بين هيئة الزكاة والدخل والجمارك وبين المكلفين والعملاء بمختلف فئاتهم ، وذلك من خلال التعرف علي فرص التطوير والتحسين .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، ضريبة القيمة المضافة، إيرادات المملكة العربية السعودية.

The Impact of Accounting Disclosure under the Application of Value Added Tax on the Revenues of the Kingdom of Saudi Arabia

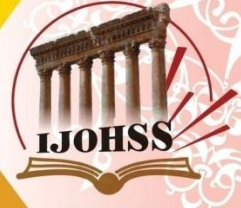
Dr. Amira Eltyab Mahmoud Gomaa

PhD in Accounting, Accounting Specialization, Assistant Professor, Al-Baha University,
Kingdom of Saudi Arabia
Email: amiraelty-777@hotmail.com

ABSTRACT

The study aims to shed light on the impact of accounting disclosure in light of the application of the value-added tax on revenues in the Kingdom of Saudi Arabia, and to cover the public in the country, as well as focusing on the impact of accounting disclosure in the financial statements, financial reports, and tax returns submitted to the tax authorities, by addressing The concept of accounting disclosure and its importance, addressing the types of taxes in the Kingdom of Saudi Arabia and the value-added tax in particular, its disclosure in the financial statements, its importance in the Kingdom of Saudi Arabia, the contribution of the value-added tax to the revenues of the Kingdom of Saudi Arabia, and covering the state's expenses in its various bodies. And its organizations. The problem of the study was that the failure to apply accounting disclosure for companies and institutions when preparing the financial statements and presenting the financial reports submitted to the tax authorities, in light of the application of the value-added tax, negatively affects the state's revenues. The study reached several results, the most important of which is that the accounting disclosure of the financial statements under the financial accounting system derived from international accounting standards is of greater importance than the accounting information in these financial statements, and that the value-added tax in the Kingdom of Saudi Arabia has an important role in supporting the local economy and generating revenues. The study recommended the need to oblige companies and institutions to fully and adequately implement accounting disclosure policies for financial statements in a clear and appropriate manner, which gives those statements credibility and transparency before the users and beneficiaries of those financial statements, and the need to enhance communication. Between the Zakat, Income and Customs Authority and between taxpayers and customers of various categories, through identifying opportunities for development and improvement.

Keywords: Value Added Tax, Saudi Arabia Revenues, Accounting Disclosure.



1/ المقدمة :

الإفصاح المحاسبي، من أهم الممارسات المحاسبية لضمان نجاح الشركة واستمرارها، والتأكد من مدى صحة وسلامة موقفها المالي، إذ يُبين الأنشطة المؤثرة في النتائج المالية على مدار فترة زمنية معينة، ويعد بياناً تصدره الشركة يشمل المعلومات المالية مثل القوائم المالية، إلى جانب المعلومات غير المالية المُفصّل عنها في صورة معلومات إضافية توضيحية مرفقة بالقوائم المالية، مثل السياسات المالية المتبعة، وطرق تقييم المخزون، وطرق حساب الأهلاك.

كما يُعد الإفصاح المحاسبي، ضروري لنجاح الشركة أو النشاط التجاري، لان العديد من المعايير المحاسبية تسمح بإجراءات مختلفة لنفس المعاملة المالية في الدفاتر، وبالتالي يضيف الإفصاح المحاسبي المزيد من المصداقية على القوائم المالية للشركة، مما يجعلها على درجة عالية من الموثوقية لدى مستخدمي المعلومات المالية، للاستعانة بها في تقييم الوضع المالي للشركة.

تساهم الضرائب بكل أنواعها في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي في تعزيز الإيرادات العامة للحكومة، والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على المصالح العامة والخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة وصيانة البنية التحتية الأساسية، وتأمين شبكة الحماية الاجتماعية، للوصول إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وتعتبر الضرائب من أهم الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومات في جميع أنحاء دول العالم لتمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تُصرف هذه الإيرادات على النفقات التشغيلية، كتعويضات العاملين وتحفيز القطاع الخاص وبرامج تحقيق الرؤية والمنافع الاجتماعية، وكذلك على النفقات الرأسمالية للتطوير والتنمية ورفع الاقتصاد.

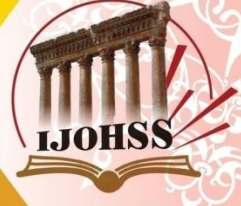
تعتزم المملكة العربية السعودية خلال الأعوام وعلى المدى المتوسط عبر سياساتها المالية على التوسع في مستويات الإنفاق الموجه بشكل رئيسي إلى البرامج والمشاريع التنموية والاستراتيجيات المنطقية والقطاعية الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى تحسين ورفع جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة مما يساهم في رفع جودة الحياة وفقاً لرؤية السعودية ، 2030 ، بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، والاستمرار في تحسين منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية. كما تواصل المملكة العربية السعودية، سعيها في تعزيز كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي عبر المراجعات الدورية لسياساتها المالية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء هيكلية اقتصادية تضمن الاستدامة المالية المتكاملة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية منذ بداية عام 2018م بنسبة أساسية قدرها 5% على جميع التوريدات وعمليات الاستيراد مع استثناءات محدودة مثل (التوريدات الخاضعة لنسبة صفر في المائة والخدمات المعفاة من الضريبة).

في 11 مايو 2020م، أعلنت وزارة المالية تعديل التشريعات المحلية المنظمة لضريبة القيمة المضافة بهدف زيادة النسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة إلى 15% ، وذلك في إطار مجموعة من التدابير الضرورية المتخذة بهدف حماية اقتصاد المملكة ولمواجهة التداخات المالية والاقتصادية غير المسبوقة لجائحة فيروس كورونا بأفضل طريقة ممكنة، لا تزال النسبة المعدلة لضريبة القيمة المضافة وقدرها 15% أقل من النسب المعمول بها لضريبة القيمة المضافة في الاقتصادات العالمية القريبة من اقتصاد المملكة العربية السعودية ، وأقل من المتوسط العالمي لنسبة ضريبة القيمة المضافة.

أصبحت ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية جزءاً لا يتجزأ من النظام الضريبي والاقتصادي للبلاد، حيث تُعتبر هذه الضريبة محوراً حيوياً في توليد الإيرادات وتحفيز الاستقرار المالي.

تتمثل فوائد ضريبة القيمة المضافة في تنويع مصادر إيرادات الدولة، وتوفير السيولة النقدية بشكل دائم وهو ما يساعد على القضاء على عجز الميزانية العامة، وزيادة صادرات الدولة المعفاة من الضرائب.



2/ منهجية الدراسة

- مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في ان عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي للشركات والمؤسسات عند اعدادها للقوائم المالية وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطات الضريبية، في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، يؤثر سلباً على إيرادات الدولة.

ويمكن تلخيص المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات للدولة، ومساهمة ضريبة القيمة المضافة في تغطية نفقات الدولة ؟

يمكن عرض تساؤلات الدراسة في النقاط التالية:

1/ هل يؤثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات للدولة ؟

2/ هل يؤثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات للدولة وتغطية النفقات العامة ؟

3/ ما هو تأثير زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الدولة وتغطية النفقات العامة ؟

- فرضية الدراسة:

استندت الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

1 / قياس أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات المملكة العربية السعودية
2 / قياس أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات المملكة العربية السعودية وتغطية النفقات العامة

- أهداف الدراسة

1- التركيز على أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية، والاقارات الضريبية المقدمة للسلطات الضريبية.

2- ابراز أهمية استخدام الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر في تطبيق ضريبة القيمة المضافة وأثره في إيرادات الدولة وتغطية النفقات العامة .

3- استكشاف أهم سياسات الإفصاح المحاسبي المستخدمة في القوائم المالية، والتقارير المالية، والاقارات الضريبية المقدمة للسلطات الضريبية.

- أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة للقوائم المالية، والاقارات الضريبية، للعديد من الأطراف في توجيه قراراتهم لذلك تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لهؤلاء خاصة بتوفير خصائص المعلومات المالية سواءا كمية او وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات التي تتميز بالموثوقية والملائمة والقابلية للمقارنة، وأن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم وان الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة يُحسن من زيادة إيرادات الدولة ، ويغطي الجانب الأكبر من النفقات العامة .

- حدود الدراسة :

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة في المملكة العربية السعودية

- الحدود الزمانية: تم اجراء الدراسة في العام 2024

3/ الدراسات السابقة :

- دراسة (محمود يناير 2024) بعنوان أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الضريبية والتكوين الرأسمالي في مصر خلال الفترة (2005-2022)

تناولت الدراسة مدى مساهمة تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية بالاقتصاد المصري، مقارنة بالضريبة العامة علي المبيعات اعتماداً علي الفترة من 2005-2022، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بأثر تطبيق قانون الضريبة علي القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 علي الحصيلة الضريبية للسلع والخدمات وعلي حجم الاستثمار الكلي (التكوين الرأسمالي الإجمالي) ومن ثم تأثيرها علي معدل النمو الاقتصادي في مصر، من أهم النتائج أن تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة كان له أثراً معنوياً علي الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات، أهم التوصيات محاولة رفع وكفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية من خلال التدريب المستمر للعاملين بها.

- دراسة (نور الدائم 2023) بعنوان "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة الحكومية وتحقيق رؤية 2030"

تهدف الدراسة الى توضيح أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة الحكومية في المملكة العربية السعودية ومدى مساهمة ذلك في تحقيق رؤية المملكة 2030. توصلت الدراسة لمجموعة نتائج أهمها ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة يؤدي الى زيادة الإيرادات العامة الحكومية في المملكة العربية السعودية، ويساهم ذلك في تحقيق رؤية المملكة 2030 وذلك من خلال تنويع الإيرادات والاعتماد على الإيرادات غير النفطية في موازنة الدولة.

- دراسة (قديري & فاطمة 2023) بعنوان "مدى إسهام الإفصاح المحاسبي عن الضرائب المؤجلة في جودة القوائم المالية -دراسة حالة مجمع الصناعات الغذائية - مطاحن الساورة"

تهدف الدراسة الي بيان مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بمبدأ الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وفقاً لمعايير الإفصاح المالي الدولي في القوائم المالية وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام في جودة ومصداقية البيانات المالية للمؤسسة، مشكلة الدراسة تمحورت في تجديد الفروق الدائمة والفروق المؤقتة الناجمة عن التباين بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية وهذا التباين أدى الي نشوء فروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي مما يؤثر علي تقدير الضريبة اللاحقة، وقد أظهرت الدراسة العملية لمؤسسة مطاحن الساورة الي أن استخدام الأصول الضريبية المؤجلة والخصوم الضريبية المؤجلة يتيح الإفصاح بشكل أكبر عن المعلومات المالية وزيادة الشفافية في التقارير المالية مما يمكنها من تلبية الغرض الذي أعدت من أجله.

- دراسة (الهام 2022) بعنوان " أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة -دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط سونلغاز البليدة"

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية والميزة التي تضيفها، تم ذلك من خلال عرض مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته بالنسبة للمستفيدين من هذه القوائم، و التطرق إلى مفهوم الضريبة المؤجلة و أنواعها و الإفصاح عنها في القوائم المالية مع تقديم دراسة تطبيقية، بالاطلاع على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة و تبين أثر الضرائب المؤجلة على هذه القوائم. توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية يضي عليها الشفافية والمصداقية والجودة، وبالتالي يمكن مستخدمي هذه القوائم من اتخاذ قرارات رشيدة.

- دراسة (إبراهيم & الكيشان 2020) "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل" دراسة ميدانية علي منطقة مكة المكرمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل بمنطقة مكة المكرمة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعينة الدراسة المختارة؛ وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية من الفاحصين بالهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية لمنطقة مكة المكرمة، من خلال استبانة صُممت لهذا الغرض. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود علاقة قوية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة والحد من التستر التجاري، وأن التطبيق السليم لضريبة القيمة المضافة يحد من فرص التهرب الضريبي. وفي ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة باهتمام الهيئة العامة للزكاة والدخل بالفحص الميداني وتفعيله مع مساندة بعض الجهات الحكومية لأن ذلك يساهم في التزام المكلفين وانضباطهم في تقديم الإقرارات الضريبية والسداد.

• **دراسة (سعيد و عمر 2021) بعنوان أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية**

تهدف الدراسة لاختبار أثر تفادي مشكلات القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة عينة من آراء مجموعة من الأكاديميين والمهنيين والذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، حيث أوضحت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لتفادي مشاكل القياس والإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية ويجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها تتصف بالخصائص النوعية، وهذا من وجهة نظر العينة محل الدراسة، وخلصت الدراسة لتوصيات أهمها ضرورة وضع إرشادات من طرف الهيئات المحاسبية المنظمة لمهنة المحاسبة، في كيفية التغلب على كل المشاكل المطروحة في قياس الضرائب المؤجلة والإفصاح عنها، وتقديم البدائل والحلول المناسبة.

• **دراسة (مراد سامي 2019) بعنوان "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030"**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030، وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس؛ ما هو أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في رؤية 2030؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية وتكاملية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين تحقيق الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، لضريبة القيمة المضافة آثار اقتصادية على كل من قطاع الأعمال والإدارة الضريبية وعلى الإيرادات الحكومية، وتوصل الباحث إلى إطار مقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة؛ يقوم هذا الإطار على خمسة محاور هي: الوقوف على واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، دراسة فرص نجاحها، معرفة التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة، الوقوف على طبيعة العلاقة المتبادلة بين ضريبة القيمة المضافة والفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة لتحقيق أهدافها التنموية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تناول موضوع البحث. الكلمات الدالة: ضريبة القيمة المضافة، الفعالية التنموية، اقتصاد المعرفة، المملكة العربية السعودية.

• **دراسة (إيمان 2019) بعنوان " أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية تم توزيعها على (110) عينة عشوائية طبقية تشمل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز ومنسوبي هيئة الزكاة والدخل بمدينة جدة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، مساهمة ضريبة القيمة المضافة في توسيع القاعدة المالية لتوليد الإيرادات العامة، أوصت الباحثة، بالعمل على تطوير كفاءة الإدارة الضريبية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة، ودعم الإدارة الضريبية بعدد كاف من مفتشي الضرائب المؤهلين علمياً وعملياً، لدور الإدارة الضريبية في زيادة الإيرادات الضريبية، قيام الجامعات في المملكة العربية السعودية بالتركيز على تدريس ضريبة القيمة المضافة من ضمن مقررات المحاسبة.

• دراسة (علي & حيدر 2019) بعنوان " الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وفق المعيار المحاسبي "

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" كأداة للقياس والإفصاح عن ضرائب الدخل في القوائم المالية، وكيفية التعامل مع الفروقات التي تنشأ نتيجة اختلاف صافي الربح المحاسبي عن صافي الربح الضريبي، إن مشكلة البحث تمحورت حول التباين بين تقدير ضريبة الدخل في العراق وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتقدير ضريبة الدخل وفق القوانين والتشريعات الضريبية ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها، إن إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية وفق ما سمح به المعيار محل الدراسة جاء متوافقة مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، إضافة إلى مجموعة من التوصيات كان من بينها ضرورة تعديل القانون الضريبي العراقي وجعله يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية والمحلية.

• دراسة (احسان & لقاء 2019) بعنوان " دور الإفصاح المحاسبي في جودة اداء الادارة الضريبية : بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

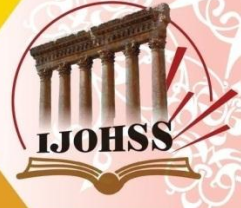
مشكلة الدراسة مفادها ان ضعف الإفصاح المحاسبي لدى بعض ادارات الشركات عند اعدادها وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطة الضريبية، يؤدي الى التأثير في جودة اداء الادارة الضريبية، ويهدف البحث الى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة أداء الادارة الضريبية بما يعزز الثقة بين المكلفين (الشركات) والسلطة الضريبية، ركزت فرضية البحث على: ان العناية التي تبذلها الشركة في الإفصاح المحاسبي تؤثر ايجابيا في جودة اداء الادارة الضريبية. وقد اسفرت نتائج الدراسة عن عدد من الاستنتاجات من اهمها، يعد الإفصاح المحاسبي الجوهر الذي يقوم عليه اعداد التقارير المالية كونه أحد الاسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. اهم التوصيات، اهمية تعزيز الإفصاح في القوائم المالية، وعدم اخفاء اية معلومات قد تفيد المستخدمين بما فيهم السلطة الضريبية.

• دراسة (القالبي المبروك 2015) بعنوان " دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة التصاريح الضريبية "دراسة حالة عينة من المحاسبين والموظفين لدى المصالح الضريبية

تعالج هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين جودة التصاريح الضريبية حيث انه وبالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الذي يركز كثيراً على مبدأ الإفصاح، أصبح بالإمكان الرفع من قيمة وجودة التصاريح التي يعتمد عليها في حساب الوعاء الضريبي وقيمة الضريبة الواجبة الأداء، بالإضافة إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة. وبتحليل نتائج الاستبيان و اختبار الفرضيات وجدنا أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم وان الإفصاح المحاسبي يحسن من جودة التصاريح الضريبية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث أنها من أوائل الدراسات التي ركزت على جانب الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة واثره على إيرادات المملكة العربية السعودية، وتغطية النفقات العامة ، وان معظم الدراسات التي أتاحت للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة، فمنها ما كان في ليبيا ومنها ما كان في مصر والجزائر ، وجميع الدراسات التي أجريت في السعودية لم تتطرق الي جانب الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة والاثر على إيرادات الدولة ، كما أظهرت الدراسات السابقة تشابهاً في أهدافها وتنوعاً كبيراً في المتغيرات ولكن كان الاختلاف في النتائج. وربما تكون الدراسة الحالية، هي الوحيدة التي بحثت في مجال أهمية استخدام الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر في تطبيق ضريبة القيمة المضافة واثره في إيرادات الدولة، ومساهمة ضريبة القيمة المضافة في تغطية النفقات العامة للدولة، والتركيز على أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية، والقرارات الضريبية المقدمة للسلطات الضريبية.



4/ الإطار النظري

مفهوم الإفصاح:

يشير الإفصاح المحاسبي إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة بالبيانات المالية للشركة والتي تكون بمثابة تفسير للأنشطة المالية المختلفة، التي أثرت بشكل كبير على النتائج المالية والمركز المالي للشركة، كما ويعتمد الإفصاح المحاسبي على السجلات المحاسبية ضمن القوائم المالية للشركة، والتي يتم تقديمها إلى المجتمع بالإفصاح عنها في فترة زمنية معينة أو في ظل ظروف معينة كذلك.

يتمثل الهدف العام من الإفصاح المحاسبي في إظهار العرض العادل Fair Presentation أو التعبير الحقيقي والعادل، بمعنى أن الهدف العام يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات. (الناغي، 2007، ص 282).

كما ينبغي أن يتحقق المحاسب من بنود التقرير المالي التي يجب عليه الإفصاح عنها بشكل تفصيلي، والبنود التي يجوز له دمجها مع غيرها في سعيه لتلخيص التقرير والإفصاح عن تلك البنود بشكل أكثر إيجازاً، كما أن عليه إدراك المدى الذي لا يتعداه في عملية الدمج، ولذلك فإنه يترتب على المحاسب أن يوازن بين مؤشر موضوعي يحتكم إليه في تقييم الأهمية النسبية Materiality للتقرير المالي ومؤشر موضوعي آخر لقياس خسارة المعلومات التي تترتب على الدمج كمقدمة لتحديد مستوى الدمج المناسب في هذا التقرير. (مطر، 2008، ص 399).

سياسات الإفصاح المحاسبي:

تعتبر ملائمة وشفافية المعلومات والبيانات التي تتضمنها سياسات الإفصاح المحاسبي، من الأمور التي تثير جدلاً واسعاً بين الشركات والمؤسسات المعنية بالإفصاح من جانب، وبين الجهات المستفيدة من البيانات والمعلومات المفصح عنها من جانب آخر.

لذا لا بد من إلزام تلك الشركات والمؤسسات بالإفصاح الإلزامي الذي تتضمنه القوانين والتشريعات والمعايير الدولية والوطنية، وإلزام الأطراف المعنية بنوعية وكمية ومواعيد تقديم تلك البيانات المالية إلى الجهات المستفيدة وذات الصلة، ويعتبر الإفصاح الإلزامي بمثابة تلبية كافة متطلبات مستخدمي البيانات المالية.

أن الغرض من سياسة الإفصاح والشفافية هو تحديد المبادئ التوجيهية الأساسية والمتطلبات النظامية والممارسات للشركات والمؤسسات عند الإفصاح عن البيانات ونتائج أعمال الشركات والمؤسسات للجمهور، كما تهدف هذه السياسة إلى ضمان أن تتم جميع الإفصاحات المقدمة للجمهور في الوقت المناسب وبشكل كامل ودقيق، أن تقديم البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية إلى المستفيدين والمستخدمين، تحكمه قواعد ومبادئ وأعراف ومعايير محاسبية محلية ودولية، لذلك فإن تحديد أساليب وسياسات وأدوات الإفصاح تكون محكمة بتلك القواعد والمبادئ والأعراف والمعايير المعروفة والمقبولة عموماً.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

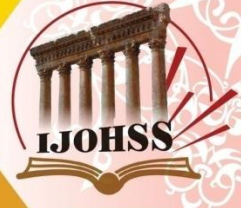
يجب أن تحوي القوائم المالية وصفاً موجزاً عن السياسات المحاسبية المتبعة في أعداد القوائم ونشرها، كسياسة الإهلاك المتبعة، وسياسة إثبات الإيرادات، وسياسة احتساب المخصصات، ومدى استخدام التكلفة التاريخية أو الاستبدالية، وطرق توحيد القوائم المالية، ولا بد من الإفصاح عن أية مخاطر متوقعة قد يتعرض لها المشروع، سواء من جهة أصول المشروع أو من جهة الالتزامات المترتبة عليه أو المحتملة أو جهة الارتباطات المالية الملزمة في تاريخ قائمة المركز المالي وبيان أثر ذلك في المستقبل القريب والبعيد، ومنها الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي. (قطجي، 2012، ص 29)

أنواع الإفصاح المحاسبي:

بشكل عام يمكن تقسيم الإفصاح وفق مدخلين رئيسيين:

1/ **مدخل الإفصاح التقليدي والوقائي:** يهدف هذا النوع إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل.

2/ **الإفصاح المعرفي أو التثقيفي:** يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويشير إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها. (لطي، 2007، ص 33).



الضرائب في المملكة العربية السعودية :

تعَدُّ الضرائب في الدول العربية جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي والمالي، فهي تساهم في تعزيز استقلالية الدولة وتحقيق العدالة المالية، ومن خلال دخل الضرائب، يمكن للحكومات تنفيذ مشاريع التنمية والخدمات العامة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، وتعزيز فرص العمل، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للسكان ومن الممكن الجزم بأهمية الضرائب في الدول العربية في تطوير الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، وبفضل نظام ضريبي فعال، يصبح من الممكن للحكومات توفير خدمات عالية الجودة للمواطنين، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التوازن المالي في المجتمع. الجدير بالذكر أن لكل دولة جهة مسؤولة لإدارة الضرائب وتحصيلها. ويُعاقب كل من يحاول التهرب من دفع الضرائب قانونياً لأنها إلزامية.

تعرّف الضرائب على أنها إيرادات مالية إلزامية يتم فرضها من قبل السلطات المختصة، وتشمل الأنشطة والنفقات والدخل والوظائف، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات، ويتم تحديد الضرائب مسبقاً من قبل الجهات المختصة بنسبة مئوية معينة في السعودية، وتشمل الضرائب الأفراد سواء كانوا موظفين أو مستهلكين نهائين، والشركات التجارية المسجلة في المملكة، وتتولى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة مسؤولية تحصيل الضرائب وتنفيذ القرارات الضريبية.

ما هي أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية:

تختلف أنواع الضرائب التي تفرضها المملكة العربية السعودية على المقيمين على أراضيها لكي تحقق التوازن المالي باختلاف من يقوم بدفعها . وهي نوعين :

1/ الضرائب المباشرة : هي الضرائب التي لا يتم تحويلها إلى جهة أخرى غير الحكومة لوجود قوانين تنظم هذا النوع.

أي هي الضرائب التي يتم دفعها بشكل مباشر للحكومة لأغراض مختلفة. يتميز هذا النوع من الضرائب بأنه لا يمكن للشخص أو المؤسسة الذين يتحملون الضريبة نقلها إلى شخص آخر أو جهة أخرى، حيث يكون الشخص أو المؤسسة الخاضعة للنظام الضريبي مسؤولاً عن دفع الضريبة مباشرة إلى الحكومة دون وسيط بينهما.

أنواع الضرائب المباشرة :

- **ضريبة الدخل :** يتم فرض هذا النوع من الضرائب المباشرة على دخل الأفراد والمؤسسات مما يعني أنه يتم فرضها على كل عمل تجاري يدرّ الأموال أو على رواتب الموظفين وغير ذلك.
- **ضريبة الشركات :** يسمى هذا النوع من الضرائب المباشرة بضريبة الرأس المال أيضاً، ويُفرض من قبل الحكومة السعودية على رأس المال أو الدخل للمنشآت المقامة على أرض الدولة.
- تُفرض ضريبة الشركة على صافي أرباح الشركة الخاضعة لنظام الضرائب مع إجراء بعض التعديلات والتي تختلف عن الضرائب التي تفرض على الأفراد.
- **ضريبة الاستقطاع:** يتم فرض هذا النوع من الضرائب المباشرة على الشخص غير المقيم على أراضي المملكة العربية السعودية والذي يحقق دخل أو فائدة من شخص مقيم على أراضي المملكة.
- الجدير بالذكر أن الشخص غير المقيم الذي يدفع المبالغ للحصول على الخدمة هو المسؤول عن استقطاع مبلغ الضريبة وتوريده لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

2/ الضرائب غير المباشرة : هي الضرائب التي يتم دفعها عن طريق طرف ثالث والذي يكون عادةً متجر التجزئة.

أي هي الضرائب التي لا تُدفع بشكل مباشر للحكومة. لا تفرض الضرائب غير المباشرة على الأرباح أو الدخل بل على المبيعات من جميع السلع والخدمات، إذ يدفع المستهلك النهائي نسبة الضريبة كجزء من سعر السلعة.

يتميز هذا النوع من الضرائب غير المباشرة بالاتي :



1-الالتزام الضريبي: يتعين على مقدمي الخدمات أو بائعي السلع الالتزام بدفع الضرائب غير المباشرة إلى الحكومة، ويتم احتساب هذه الضرائب كجزء من قيمة السلعة أو الخدمات التي يتم تقديمها للمستهلك النهائي.
2-الالتزام بالدفع ومنع التهرب الضريبي: يعود الفضل في منع التهرب الضريبي إلى صعوبة تجنب دفع الضرائب غير المباشرة، حيث يتم تطبيقها مباشرة على السلع والخدمات.
3-تشجيع الاستثمار والادخار: يمكن تحفيز الأفراد على الاستثمار وتطوير أموالهم ومدخراتهم من خلال توفير بيئة اقتصادية تشجع على الأنشطة التجارية والاستثمارية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوضع المالي الشخصي.

أنواع الضرائب غير المباشرة :

ضريبة القيمة المضافة: يفرض هذا النوع من الضرائب غير المباشرة على جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المنشآت مع بعض الاستثناءات، إذ تُعد مصدر دخل أساسي يساهم في تعزيز ميزانيات الدول.

تُفرض ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد ابتداءً من شراء المواد الخام من قبل المصنع، وصولاً إلى بيع المنتج النهائي للمستهلك من قبل تاجر التجزئة.
الجدير بالذكر أن المستهلك هو من يدفع تكلفة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يشتريها، أما المنشآت فتدفع للحكومة ضريبة القيمة المضافة التي يتم تحصيلها من عمليات شراء المستهلكين، وتسترد المنشآت ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها لمورديها.

الضريبة الانتقائية : يفرض هذا النوع من الضرائب غير المباشرة على سلع معينة ومنها السلع الضارة بالصحة كالتبغ ومشروباته في المملكة العربية السعودية. ويتعين على الأشخاص التسجيل في الهيئة العامة للزكاة والدخل في حال أرادوا استيراد السلع الانتقائية وذلك لأغراض الضريبة.

الرسوم الجمركية : يفرض هذا النوع من الضرائب على البضائع المستوردة من خارج المملكة العربية السعودية.

ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية :

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المنشآت، مع بعض الاستثناءات، وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم، حيث تُعد مصدر دخل أساسي يساهم في تعزيز ميزانيات الدول.

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) في المملكة العربية السعودية في يناير 2018 . وفي البداية، كانت النسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة المطبقة على التوريدات والواردات الخاضعة للضريبة في المملكة العربية السعودية 5% . صدر مرسوم بتاريخ 11 مايو 2020 بالتغيير في نسبة ضريبة القيمة المضافة والقواعد الانتقالية لتغيير نسبة ضريبة القيمة المضافة التي ستقرر الالتزام الضريبي في ضوء التوريدات الخاضعة للضريبة وبعض الحالات الخاصة الأخرى. تم تعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% اعتباراً من تاريخ 1 يوليو 2020 .

يجب على الشركات التسجيل أولاً في ضريبة القيمة المضافة لدى السلطات الضريبية المعنية، والإفصاح التام عن جميع البيانات المالية وبمجرد القيام بذلك يجب عليهم فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات التي يبيعونها وتحصيل الضريبة من عملائهم، ومن ثم دفع الضريبة المحصلة للحكومة.

إن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هي الجهة المكلفة بالقيام بأعمال جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وتحقيق أعلى درجات الالتزام من قبل المكلفين بها بالواجبات المفروضة عليهم وفقاً لأفضل الممارسات وبكفاءة عالية، وتنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالعمل الجمركي والمنافذ الجمركية وإدارتها، بما يكفل النهوض بمستواها إلى أقصى درجة من الكفاءة والإنتاجية والتنافسية، إضافة إلى اختصاصاتها المقررة نظاماً ودون إخلال باختصاصات ومسؤوليات الجهات الأخرى القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها.

الإفصاح في الإقرار الضريبي عن ضريبة القيمة المضافة:

الإقرار الضريبي، هو نموذج أو مستند رسمي يجب على الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة تعبئته وتقديمه إلى السلطات الضريبية، عن كل فترة ضريبية بشكلٍ منظم، ويحتوي على تفاصيل تتعلق بمبيعات ومشتريات الشركة خلال تلك الفترة، كما يوضح مبلغ ضريبة القيمة المضافة التي حُصِلت ودُفِعت.

يُعد الإقرار الضريبي جزءاً ضرورياً من ممارسة الأعمال التجارية في البلدان التي تفرض ضريبة القيمة المضافة، وذلك لأنه يخدم الأغراض القانونية والمالية والمحاسبية.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الإقرار الضريبي:

يجب أن يحتوي الإقرار الضريبي على معلومات محددة تتطلبها قوانين الضرائب في البلد الذي قُدمت فيه، ومن أبرز تلك المعلومات:

- 1- رقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة للشركة
- 2- فترة ضريبة القيمة المضافة التي يغطيها الإقرار
- 3- ضريبة القيمة المضافة على مبيعات ومخرجات الشركة
- 4- ضريبة القيمة المضافة على المشتريات ومدخلات الشركة
- 5- المبلغ الإجمالي لضريبة القيمة المضافة المستحقة أو القابلة للاسترداد
- 6- أي تعديلات أو تصحيحات على إقرارات ضريبة القيمة المضافة السابقة

أهمية الإقرار الضريبي:

تتمثل أهمية الإقرار الضريبي لكلٍ من الشركات أو الهيئات الضريبية المسؤولة عن الضرائب من الإقرار الضريبي في الآتي :

الامتثال القانوني: تسن العديد من الدول قوانين تفرض على الشركات والمؤسسات تقديم الإقرارات الضريبية ودفع ضريبة القيمة المضافة بانتظام، وفي حال عدم إصدارها قد تُفرض عليهم غرامات وعقوبات شديدة

حفظ السجلات: توفر الإقرارات الضريبية سجلاً واضحاً لمبيعات الشركة ومشترياتها، مما يسهل عليها الاحتفاظ بسجلات دقيقة للأغراض الضريبية والمحاسبية.

إدارة التدفق النقدي: يُمكن أن يساعد الإقرار الضريبي الشركات على إدارة تدفقها النقدي، حيث يمكن للشركة المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها على مشترياتها وتعويضها مقابل ضريبة القيمة المضافة المفروضة على مبيعاتها.

المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة: إذا دفعت الشركة ضريبة قيمة مضافة أكثر من المبلغ المفروض، فإن بإمكانها المطالبة باسترداد المبلغ من خلال إظهار الإقرار الضريبي.

أهمية ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

تتمثل أهمية ضريبة القيمة المضافة في تنويع مصادر إيرادات الدولة، وتوفير السيولة النقدية بشكل دائم وهو ما يساعد على القضاء على عجز الميزانية العامة، وزيادة صادرات الدولة المعفاة من الضرائب ، كذلك تتمثل أهمية ضريبة القيمة المضافة في أنها تساعد في تمويل الخدمات العامة ، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية ، أما بالنسبة للاقتصاد تضمن ضريبة القيمة المضافة توزيعاً أكثر عدالة لعبء الضرائب ، حيث يتم فرضها على جميع الأطراف المشاركة في سلسلة القيمة بدءاً من المنتج وصولاً الي المستهلك النهائي .

و تُعد ضريبة القيمة المضافة مصدر دخل أساسي يساهم في تعزيز ميزانية المملكة العربية السعودية، ويمكن ذكر أهم المزايا:

- تساعد ضريبة القيمة المضافة على تعزيز العدالة في النظام الضريبي، إذ يدفعها جميع المستهلكين في النهاية من دون وضع العبء على مجموعة معينة من الأشخاص.

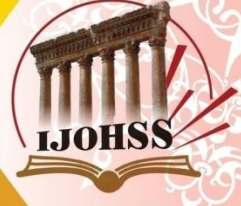
- تعزز ضريبة القيمة المضافة مبدأ الشفافية في سلسلة التوريد، حيث يتم تسجيل كل معاملة والإبلاغ عنها، مما يسهل تتبعها ومراقبتها.

- تُحفز ضريبة القيمة المضافة الشركات والمؤسسات على أن تكون أكثر كفاءة وابتكاراً، حيث يمكنها المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها على مدخلاتها، مما يشجعهم على تحسين عملياتهم التشغيلية وتقليل التكاليف، الأمر الذي يعود بالنفع على كلٍ من الشركات والمستهلكين في النهاية.

- يمكن استخدامها للتأثير بشكل إيجابي على سلوك المستهلك من خلال تحديد معدلات مختلفة للسلع والخدمات المختلفة، كقطاع الأغذية والتأمين الصحي لجعلها في متناول المستهلكين.

أنواع ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية :

هناك نوعان رئيسيان من أنواع ضريبة القيمة المضافة: الضريبة القياسية والضريبة الصفرية.



الضريبة القياسية: هي النسبة العادية لضريبة القيمة المضافة والتي تبلغ 15% يتم تطبيق هذه النسبة على معظم السلع والخدمات في السعودية. يشمل ذلك المنتجات اليومية مثل المواد الغذائية، الملابس، والأجهزة الإلكترونية، بالإضافة إلى الخدمات مثل الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة. من الضروري للشركات المسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة أن تقوم بإضافة 15% على سعر البيع النهائي للمنتجات والخدمات الخاضعة لهذه الضريبة أيا كانت أنواع القيمة المضافة على الأسعار للمعروضات.

الضريبة الصفوية: تعني أن المنتجات أو الخدمات تخضع لضريبة القيمة المضافة، ولكن بمعدل 0% على الرغم من أن النسبة الضريبية هي صفر، فإن الشركات التي تباع هذه السلع والخدمات ما زالت مطالبة بتقديم إقرارات ضريبية دورية وتسجيل المعاملات لضمان الامتثال للقوانين الضريبية. تشمل المنتجات والخدمات التي تخضع للضريبة الصفوية في السعودية بعض السلع الأساسية مثل الأدوية والمعدات الطبية، وبعض الأنشطة الاقتصادية التي تشجع على النمو والاستثمار.

إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة:

من إيجابيات ضريبة القيمة المضافة، تعمل على تنوع مصادر الإيرادات الحكومية وتقلص العجز في الموازنة العامة وفي حال الدول النفطية تقلل من الاعتماد على إيرادات النفط، يضاف إلى ذلك أنها قد تساعد على تشجيع الاستهلاك، وأنها ليست متحيزة ضد الادخار والاستثمار، وتشجع على التصدير. ومن سلبيات ضريبة القيمة المضافة، أنه يتحملها المستهلك وتقرض بنسب متساوية على الجميع دون أخذ مستوى الدخل في الاعتبار، وترفع أسعار السلع والخدمات مما قد يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم وقد تؤدي إلى تراجع في مستوى الإنفاق العائلي ما لم يعوّض بزيادة في الإنفاق الحكومي المحلي.

مساهمة ضريبة القيمة المضافة في إيرادات المملكة العربية السعودية:

يمثل فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية نقطة محورية في مسار البلاد الاقتصادي، ما يشير إلى استجابة استباقية للتحديات التي يفرضها تضاؤل احتياطيات النفط وتقلب أسعاره. وتعكس هذه الخطوة، فضلاً عن الإصلاحات المالية المصاحبة لها، تحولاً إستراتيجياً نحو تنويع الإيرادات والاستدامة المالية، مع الاعتراف بالقيود المفروضة على النموذج الريعي التقليدي. وقد أدى تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، حيث ساهم بشكل كبير في الإيرادات الحكومية وساعد في تقليص عجز الميزانية.

ومع ذلك، وبعيداً عن الاقتصاد، لقد حفزت ضريبة القيمة المضافة على التفكير النقدي في العلاقات بين الدولة والمجتمع في المملكة العربية السعودية، ما سلط الضوء على التفاعل بين السياسة الاقتصادية والتوقعات المجتمعية والديناميات السياسية في تشكيل المواقف العامة تجاه الضرائب.

مساهمة الإيرادات الضريبية في إيرادات المملكة العربية السعودية:

الإيرادات العامة: هي مجموع الدخل أو التدفقات النقدية الذي تحصل عليه الدولة ممثلة في (المؤسسات والمنظمات الحكومية) بغرض تغطية النفقات العامة المصروفة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم المنفعة لأفراد المجتمع من خلال إشباع حاجاتهم العامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، ويتم الموازنة بين الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة لتجنب العجز المالي الناتج عن زيادة النفقات والآثار السلبية المترتبة على هذا العجز.

أما من جهة الإيرادات العامة فإن الفكر المالي التقليدي كان يركز بشكل أساسي على الضرائب باعتبارها أفضل الإيرادات العامة للدولة، كذلك يجب ان تفرض الضرائب في أضيق الحدود بحيث يكون هدفها مالياً فقط وهو تزويد الخزانة العامة بالموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة وان لا يكون لها أي أثر على الانتاج والأسعار والاستهلاك والتوزيع .

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً نتيجة الإصلاحات الجارية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية

وبالنظر إلى الضرائب بشكل عام فهي تعتبر أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة لتمويل الأنشطة وتغطية النفقات.

أن المملكة العربية السعودية تركز على تنمية وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة الاقتصادية، حيث يعكس نموها المستمر والمستدام آثار الإصلاحات الهيكلية تحت مظلة رؤية السعودية 2030

، حيث تسعى المملكة العربية السعودية إلى استكمال تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية والاقتصادية التي تُعزّز من نمو الناتج المحلي غير النفطي وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط. تُصرف هذه الإيرادات على النفقات التشغيلية، كتعويضات العاملين وتحفيز القطاع الخاص وبرامج تحقيق الرؤية والمنافع الاجتماعية، وكذلك على النفقات الرأسمالية للتطوير والتنمية ورفع الاقتصاد.

أهمية النفقات العامة

تعد النفقات مهمة جداً على الرغم من أنه لا يجب أن تزيد عن مقادير محددة كي لا تسبب عجزاً في الموازنة، ومن أسباب أهميتها ما يلي :

- تحسين الحالة الاقتصادية للمؤسسة والدولة، لان نجاح المؤسسة وتطورها سيكون سبباً في الانتظام علي سداد الضرائب، بالإضافة الي حركة البيع والشراء النشطة، خاصةً إذا حدث تصدير للبضائع التي تنتجها المؤسسة .
- النفقات تحسن من الإيرادات طالما كانت مدروسة جيداً ، لذا علي المؤسسات الإنفاق في المجالات التي تساعد علي تحسين أرباحها وإنتاجيتها بما يلائم السوق والتخطيط دائماً للتطور.
- منع مشكلة البطالة صادر عن إنفاق الشركات علي تطوير بيئات العمل ، فمع التطور تستحدث وظائف جديدة إدارية وإنتاجية يشغلها أفراد من المجتمع ، مما يقضي علي البطالة .
- تساهم متابعة النفقات في قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها ، الامر الذي يجعل توافق الإيرادات العامة والنفقات . (qoyod.com)

أنواع النفقات العامة :

النفقات التشغيلية: هي التي تصدر للإنفاق على الأنشطة الأساسية في المؤسسة، مثل شراء المعدات التي يتم التصنيع باستخدامها وصيانتها ومصروفات الكهرباء ورواتب الموظفين وغيرها.

النفقات غير التشغيلية: يقصد بها قنوات الإنفاق التي لا ترتبط بصورة مباشرة بالإنتاج، وهي نفقات غير ثابتة، ومن أمثلتها الغرامات والديون

النفقات الجارية: تعريف يُقصد به كل ما تلتزم به المؤسسة دورياً من نفقات، والهدف من هذه المصروفات هو ضمان استمرار عمل المنشأة

نفقات استثمارية: يقصد بها ما يُنفق على تطوير المؤسسة ورفع كفاءة الإنتاج أو إصدار منتجات جديدة أو التعاون بينها وبين مؤسسات أخرى وغير ذلك

النفقات التحويلية: أموال يتم إنفاقها لتحقيق التوازن، يمكن تمثيلها بالمال المنفق على تدريب الموظفين وتطوير بيئة العمل الخاصة بهم، أو ما تنفقه الحكومة على دعم الفقراء والمنح المقدمة إليهم وما شابه ذلك .

ختاماً : يمكن القول بان ، الضريبة على القيمة المضافة أحدث ما توصل إليه الفكر الضريبي، كما تعتبر الأكثر قبولاً عالمياً من بين الضرائب العامة على الإنتاج والاستهلاك وذلك لغلبة مزاياها على عيوبها، إضافة إلى دورها المؤثر في إزالة الكم الأكبر من العقبات التي تعترض أي عملية إصلاح وتطوير للنظام الضريبي، وتشجيع تدفق الاستثمارات إلى أي دولة ولأن الضريبة في هذا العصر لم تعد مجرد وسيلة لتمويل الخزنة العامة بالإيرادات، بل أصبحت أداة فعالة بيد الدول تستخدمها لتحقيق أهدافها المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن هنا جاءت أهمية دراسة كيفية التعامل مع الضريبة على القيمة المضافة بطريقة تساهم في تحقيق أهداف الدولة في عصر العولمة وتضمن الاستفادة القصوى من إيجابيات هذا الضريبة وتطبيقاتها العالمية لتطويعها في يد الحكومة بما يعود بأقصى قدر ممكن من الفائدة من أجل بناء التكتلات والتكاملات الاقتصادية بين الدول، وبالأخص ما يمكن من الاستفادة منها فيما بين الدول العربية.

5/ نتائج تحليل الدراسة التطبيقية

يشتمل هذا الجزء على الدراسة التطبيقية والتي تهدف الى قياس أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة المضافة، على الإيرادات العامة وتغطية النفقات العامة للدولة، وذلك من خلال معرفة تحليل إيرادات ضريبة القيمة المضافة، والتي تم تطبيقها بالمملكة العربية السعودية منذ العام 2018. وذلك في خلال الفترة من الربع الأول من العام 2018 الى الربع الرابع من العام 2023 والوقوف أولاً على مدى مساهمة ضريبة القيمة المضافة، في الإيرادات العامة ودورها في تغطية النفقات العامة ومن ثم القيام بدراسة احصائية من خلال نموذج الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

1/ قياس أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات المملكة العربية السعودية
2 / قياس أثر الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات المملكة العربية السعودية وتغطية النفقات العامة

يمثل الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية بما يتضمنه من معلومات محاسبية احد المقومات الاساسية لعملية التحاسب الضريبي وخاصة في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة ولذلك فإن الإفصاح المحاسبي عن تلك المعلومات يعتبر مهم جدا ومطلب أساسي للاستفادة من المخرجات ومن المعروف أن الشركات تقدم تقاريرها الى السلطات الضريبية والتي بدورها تستخدمها في عملية تحديد مبلغ الضريبة المستحقة وهذا يدل على أن التحاسب الضريبي وتحديد قيمة الضريبة يعتبر جهد مشترك بين كل من المكلف والادارة الضريبية اذ يتم الاعتماد على القوائم المالية المرفقة مع الاقرار المقدم للسلطة الضريبية اذا كانت المعلومات الواردة فيها تحتوي على الإفصاح الكافي الذي تتطلبه عملية التحاسب الضريبي، وكلما زادت المصادقية لدى المكلف عند عرضه للمعلومات المحاسبية التي تحتويها تقاريره المالية كلما تحققت الجودة في التحاسب الضريبي وعززت دور الإفصاح المحاسبي. وحتى يتم الوقوف على دور الإفصاح المحاسبي عن معلومات القيمة المضافة من خلال تحليل إيرادات القيمة المضافة ومدى مساهمتها في الإيرادات الضريبية بصفة عامة والإيرادات العامة بصفة خاصة وكذلك تحليل دورها وقدرتها على تغطية النفقات العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018 - 2023) وذلك على النحو التالي:

اولاً- مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة:

من المعلوم أن حصيلة الإيرادات الضريبية تمثل احدى المؤشرات الاساسية للتأكد من مدى فعالية النظام الضريبي ويتم ذلك من خلال متابعة تطورات الإيرادات الضريبية المحصلة لميزانية الدولة وفيما يلي تطورات مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023) حسب تصنيفات الإيرادات الضريبية بالمملكة والتي تتكون من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على السلع والخدمات (القيمة المضافة) والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بالإضافة الى ضرائب أخرى. وذلك على النحو التالي:

1/ ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

يتضح من الجدول (1) أن حصيلة الإيرادات من ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بلغ متوسطها خلال الفترة (2018-2023) (17.12) مليون ريال حيث يلاحظ بانها ارتفعت في العام 2019 الى 13.875مقارنه بالعام 2018 ثم انخفضت في العام 2020 ثم بدأت في الارتفاع مره اخرى حتي بلغت اعلى مستوى لها في العام 2023 حيث بلغت حصيلتها (32.079) مليون ريال. كما نجدها ساهمت في الإيرادات العامة خلال الفترة (2018-2023) بمتوسط بلغ (2.3%) حيث حققت اعلى نسبة مساهمة في العام (2023) بمقدار (3.76%) وادنى نسبة مساهمة في العام (2022) بنسبة مساهمة بلغت (1.86%).

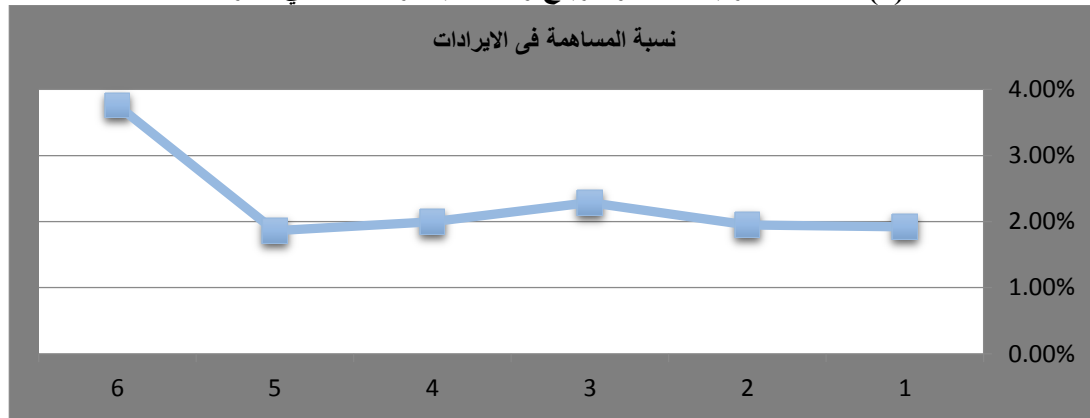
جدول (1) مساهمة ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية في الإيرادات العامة

السنة	الضريبة على الدخل	الإيرادات العامة	نسبة المساهمة في الإيرادات
2018	12.764	663.113	1.92%
2019	13.875	713.320	1.95%
2020	12.444	541.593	2.29%
2021	13.903	696.248	2%

2022	17.663	950.192	1.86%
2023	32.079	854.306	3.76%
المتوسط	17.12	736.462	2.3%

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (1) مساهمة ضريبة الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية في الإيرادات العامة



المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

2/ الضرائب على السلع والخدمات

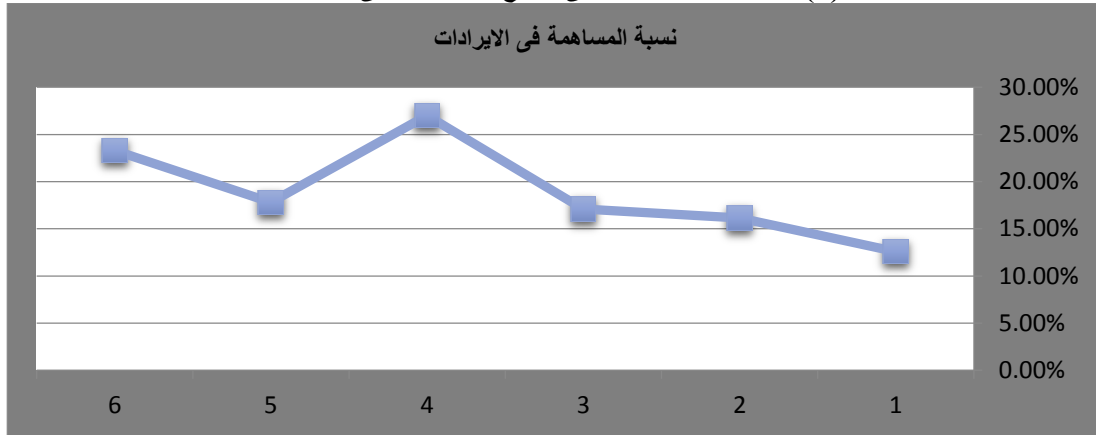
يتضح من الجدول (2) أن حصيلة الإيرادات من الضرائب من السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) بلغ متوسطها خلال الفترة (2018-2023) (141.329) مليون ريال حيث يلاحظ بانها سجلت ارتفاع في العام 2019 بحصيلة إجمالية (115.232) مليون ريال مقارنة بالعام 2018 بمعدل تغير بلغ 38.3% ثم انخفضت في العام 2020 وبلغت حصيلتها (92.734) ثم بدأت في الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت أعلى مستوى لها في العام 2023 حيث بلغت حصيلتها (199.475) مليون ريال. كما نجدها ساهمت في الإيرادات العامة خلال الفترة (2018-2023) بمتوسط بلغ (19%) حيث حققت أعلى نسبة مساهمة في العام (2021) بمقدار (27%) وأدنى نسبة مساهمة في العام (2018) بنسبة مساهمة بلغت (12.6%).

جدول (2): مساهمة ضريبة السلع والخدمات في الإيرادات العامة

السنة	الضرائب على السلع والخدمات	الإيرادات العامة	نسبة المساهمة في الإيرادات
2018	83.291	663.113	12.6%
2019	115.232	713.320	16.15%
2020	92.734	541.593	17.1%
2021	187.752	696.248	27%
2022	169.495	950.192	17.8%
2023	199.475	854.306	23.3%
المتوسط	141.329	736.462	19%

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (2) مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات العامة



المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

3/ الضرائب على التجارة والمعاملات

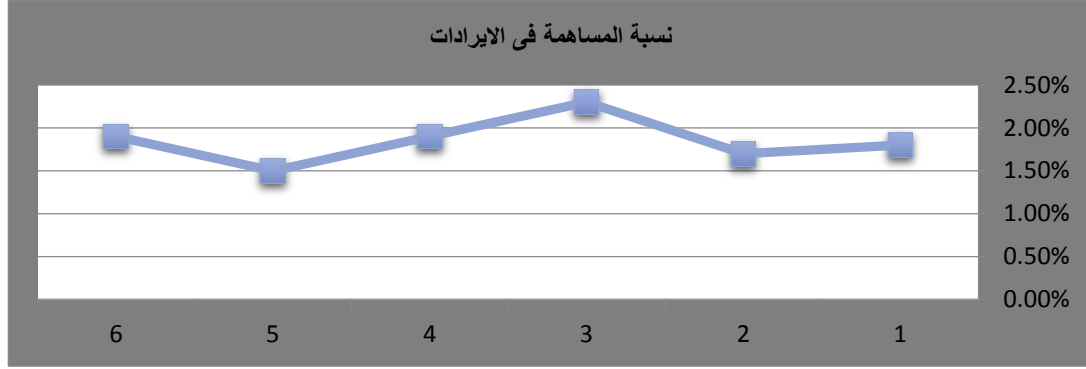
يتضح من الجدول (3) أن حصيلة الإيرادات من الضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية) بلغ متوسطها خلال الفترة (2018-2023) (13.358) مليون ريال حيث يلاحظ بانها سجلت ارتفاع متواصل خلال الفترة حيث بلغت الحصيلة الاجمالية للعلم 2023 (16.446) مليون ريال مقارنة بالعام 2018 بمعدل تغير بلغ 41.3% كما نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة خلال الفترة (2018-2023) بمتوسط بلغ (1.9%) حيث حققت اعلى نسبة مساهمة في العام (2020) بمقدار (2.3%) وادنى نسبة مساهمة في العام (2022) بنسبة مساهمة بلغت (1.5%).

جدول (3): مساهمة ضريبة التجارة والمعاملات في الإيرادات العامة

السنة	الضرائب على التجارة والمعاملات	الإيرادات العامة	نسبة المساهمة في الإيرادات
2018	11.643	663.113	1.8%
2019	12.234	713.320	1.7%
2020	12.365	541.593	2.3%
2021	13.055	696.248	1.9%
2022	14.409	950.192	1.5%
2023	16.446	854.306	1.9%
المتوسط	13.358	736.462	1.9%

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (3) مساهمة ضريبة التجارة والمعاملات في الإيرادات العامة



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

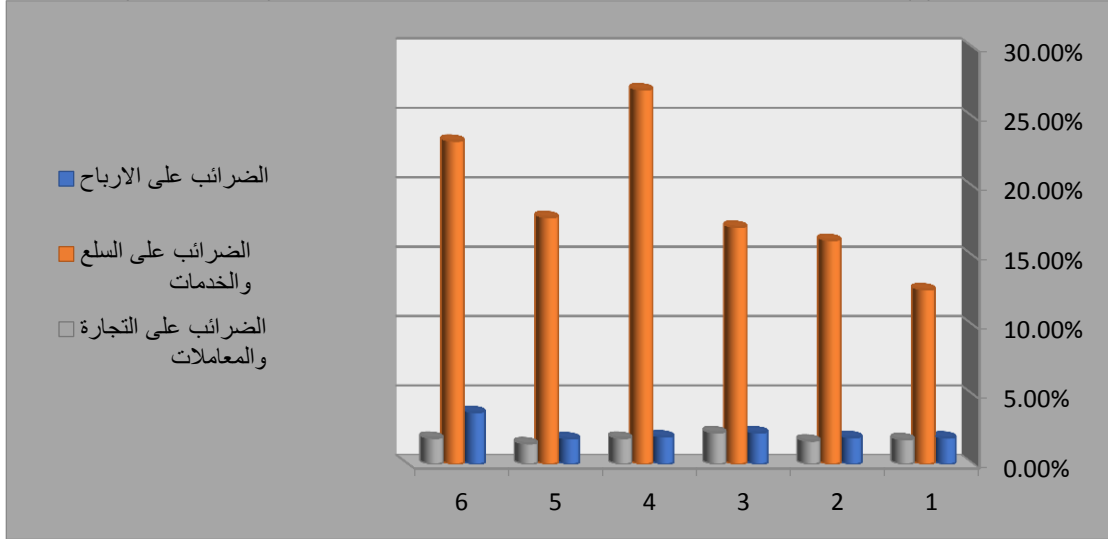
وفيما يلي ملخص لنسب مساهمة عناصر الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة وترتيب الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2018-2023)

جدول (4): مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة

السنة	الضرائب على الأرباح	الضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة والمعاملات
2018	1.92%	12.6%	1.8%
2019	1.95%	16.15%	1.7%
2020	2.29%	17.1%	2.3%
2021	2%	27%	1.9%
2022	1.86%	17.8%	1.5%
2023	3.76%	23.3%	1.9%
المتوسط	2.3%	19%	1.9%
الترتيب	2	1	3

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (4) مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

يتضح من الجدول (4) والشكل (4) أن ضريبة السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) جاءت في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الإيرادات العامة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023) بمتوسط مساهمة بلغت (19%) وهي تعتبر نسبة عالية جداً حيث أنها تمثل الحصة الأكبر في حصيللة الإيرادات الضريبية مقارنة بعناصر الإيرادات الضريبية الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية الضرائب على الأرباح بمتوسط مساهمة بلغت (2.3%) وفي المرتبة الأخيرة الضرائب على التجارة والمعاملات بنسبة مساهمة بلغت (1.9%). يتضح من التحليل السابق، ثبوت صحة الفرضية الأولى، بأنه وفقاً للإفصاح العادل والكافي في التقارير المالية والقوائم المالية، أدى ذلك إلى أن مساهمة ضريبة القيمة المضافة، جاء في المركز الأول من بين حصيللة الإيرادات الضريبية الأخرى.

ثانياً - تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة:

تلعب الإيرادات الضريبية دور هام في ميزانية الدولة حيث أنها تمثل إيرادات عند تحصيلها وكنفقات عند صرفها في الأوجه المختلفة ولذلك لا بد من معرفة الدور الفعال الذي تقوم به الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023) وتحديد مساهمة كل عنصر من عناصر الإيرادات الضريبية وترتيبها حسب الأهمية النسبية. وذلك على النحو التالي:

1/ ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

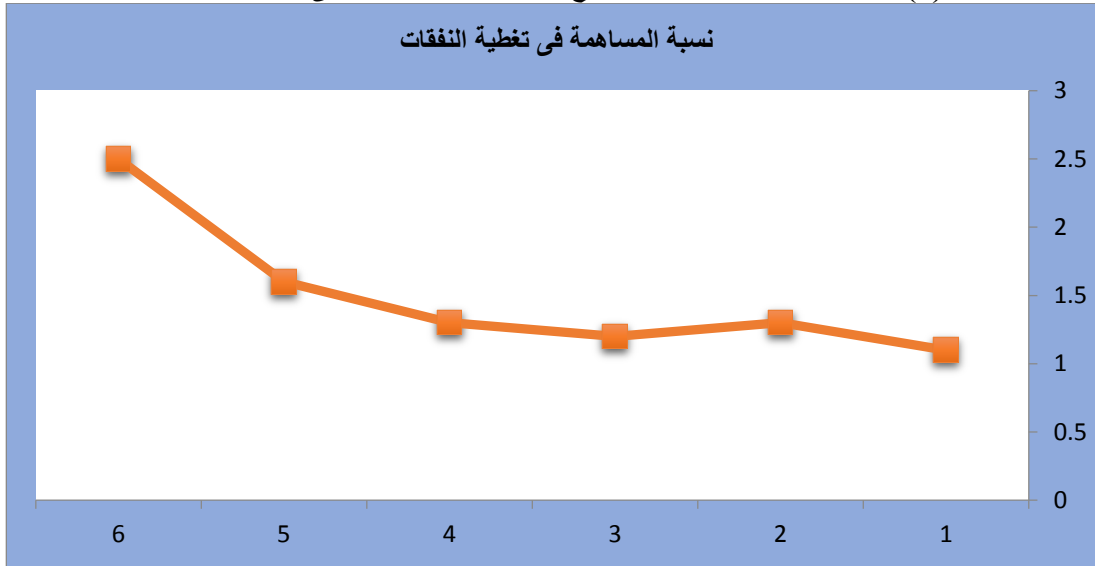
يتضح من الجدول (5) أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023) تراوحت ما بين (1.1% إلى 2.5%) بمتوسط مساهمة بلغت (1.5%) وهذه النسبة تدل على أن مساهمة حصيللة الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية تعتبر ضئيلة جداً رغم التزايد في حصيلتها ويرجع ذلك نتيجة للتزايد الكبير في حجم النفقات العامة حيث نجدها ارتفعت في العام 2023 وبلغت (1275) مقارنة بالعام 2018 حيث بلغت (1079) بمعدل تغير بلغ (18.5%). حيث نجد أن أعلى نسبة مساهمة كانت في العام (2023) حيث بلغت (2.5%) بينما أدنى نسبة مساهمة كانت في العام (2020) حيث بلغت نسبة المساهمة (1.2%).

جدول (5) مساهمة ضريبة الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية في تغطية النفقات العامة

السنة	الضريبة على الدخل	النفقات العامة	نسبة المساهمة في تغطية النفقات
2018	12.764	1079	1.1
2019	13.875	1059	1.3
2020	12.444	1076	1.2
2021	13.903	1039	1.3
2022	17.663	1164	1.6
2023	32.079	1275	2.5
المتوسط	17.12	1115	1.5

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (5): مساهمة ضريبة الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية في تغطية النفقات العامة



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

2/ الضريبة على السلع والخدمات

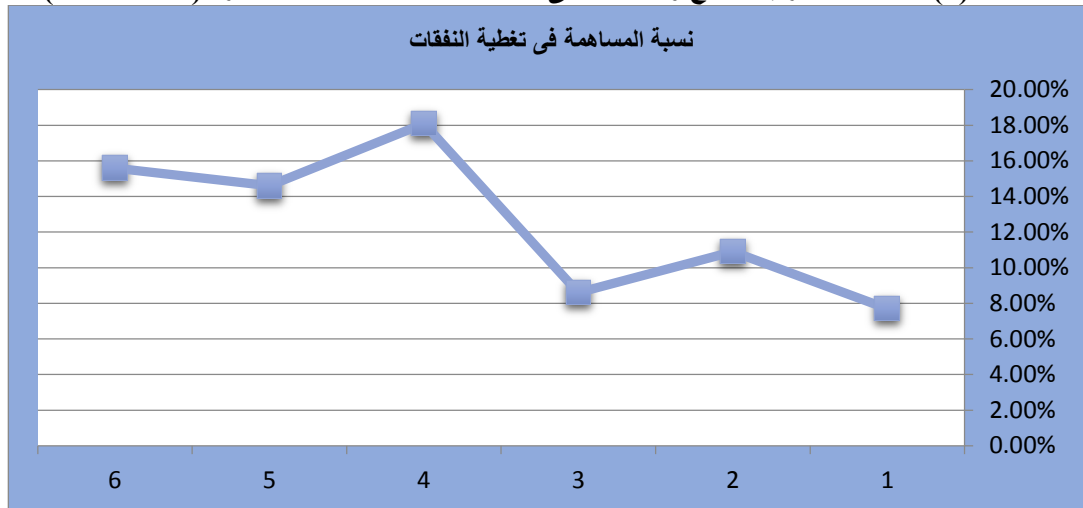
يتضح من الجدول (6) أن نسبة مساهمة الضريبة على السلع والخدمات في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023) تراوحت ما بين (7.7% إلى 18.1%) بمتوسط مساهمة بلغت (12.6%) وهذه النسبة تدل على أن الحصيلة المرتفعة لضريبة السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) حيث جاءت في المرتبة الأولى من حيث الحصيلة والمساهمة في الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة ويرجع ذلك لأنها تمتاز بخصائص الاقتطاع من المنيع وهو ما يمنحها ميزة عدم التهرب من دفعها، ويتضح أن أعلى نسبة مساهمة لضريبة السلع والخدمات خلال الفترة كانت في العام (2021) حيث بلغت نسبة مساهمتها في تغطية النفقات العامة (18.1%) بينما كانت أدنى نسبة مساهمة في العام (2018) حيث بلغت نسبتها (7.7%).

جدول (6): مساهمة الضريبة على السلع والخدمات في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023)

السنة	الضريبة على السلع والخدمات	النفقات العامة	نسبة المساهمة في تغطية النفقات
2018	83.291	1079	7.7%
2019	115.232	1059	10.9%
2020	92.734	1076	8.6%
2021	187.752	1039	18.1%
2022	169.495	1164	14.6%
2023	199.475	1275	15.6%
المتوسط	141.329	1115	12.6%

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (6): مساهمة ضريبة السلع والخدمات في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: عداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

3/ الضريبة على التجارة والمعاملات

يتضح من الجدول (7) أن نسبة مساهمة الضريبة على التجارة والمعاملات في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023) تراوحت ما بين (1.1% إلى 1.3%) بمتوسط مساهمة بلغت (2.1%) وهذه النسبة تدل على أن مساهمة الضريبة على التجارة والمعاملات (الرسوم الجمركية) تعتبر مساهمة منخفضة جدا في تغطية النفقات العامة على الرغم من الارتفاع المستمر في حصيلتها حيث بلغت أعلى نسبة لها (1.3%) بينما كانت أدنى نسبة مساهمة بلغت نسبتها (1.1%).

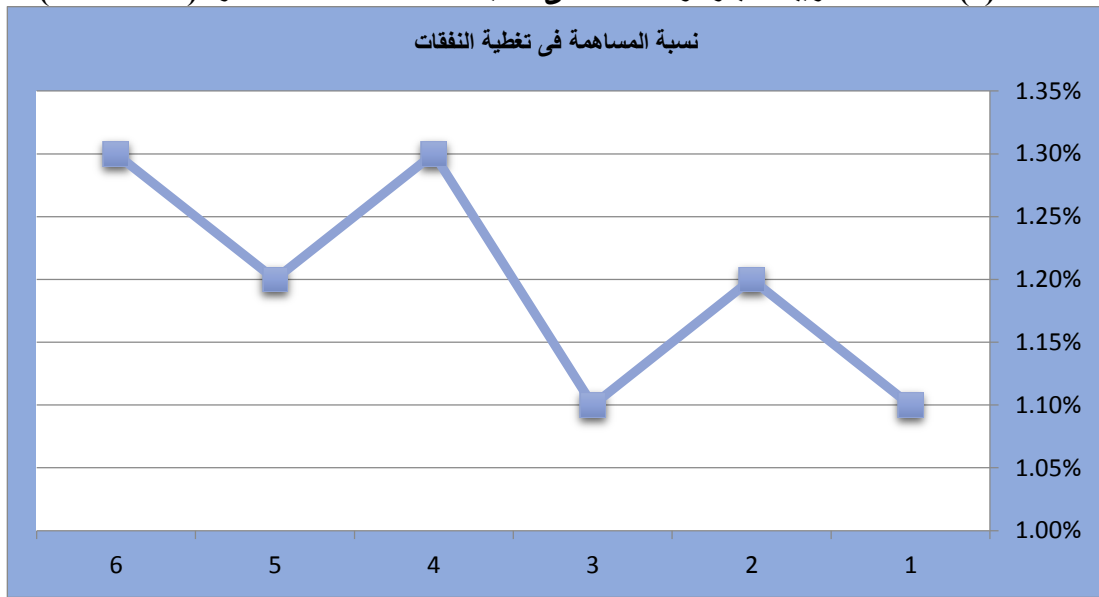
جدول (7): مساهمة ضريبة التجارة والمعاملات في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023)

السنة	الضريبة على التجارة والمعاملات	النفقات العامة	نسبة المساهمة في تغطية النفقات
2018	11.643	1079	1.1%
2019	12.234	1059	1.2%
2020	12.365	1076	1.1%

1.3%	1039	13.055	2021
1.2%	1164	14.409	2022
1.3%	1275	16.446	2023
2.1%	1115	13.358	المتوسط

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية

شكل (7): مساهمة ضريبة التجارة والمعاملات في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

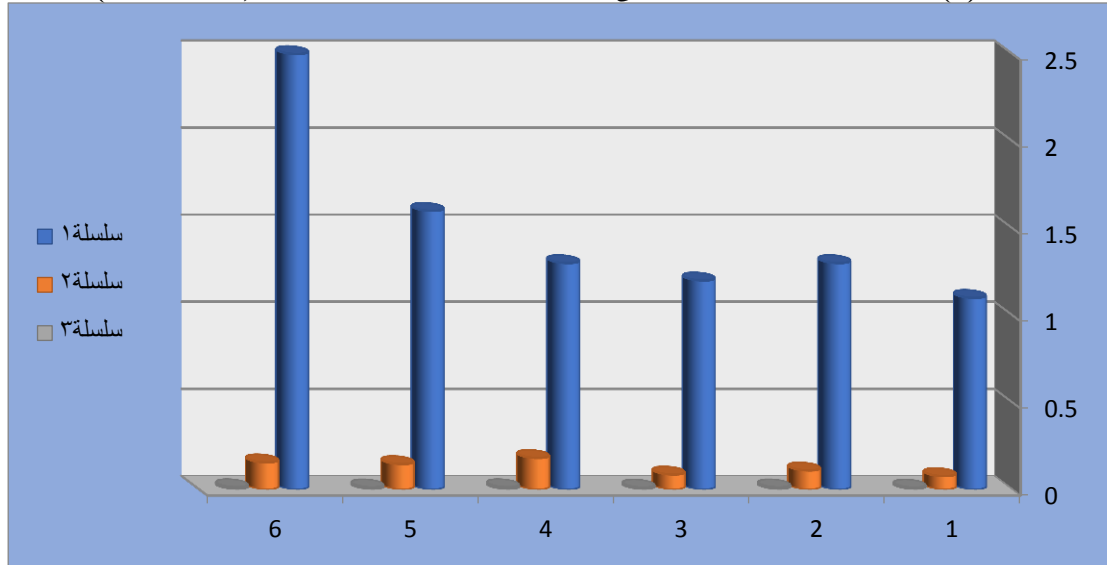
وفيما يلي ملخص لنسب مساهمة عناصر الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة وترتيب الأهمية النسبية خلال الفترة (2018-2023)

جدول (8): مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة

السنة	الضرائب على الأرباح	الضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة والمعاملات
2018	1.1	7.7%	1.1%
2019	1.3	10.9%	1.2%
2020	1.2	8.6%	1.1%
2021	1.3	18.1%	1.3%
2022	1.6	14.6%	1.2%
2023	2.5	15.6%	1.3%
المتوسط	1.5	12.6%	2.1%
الترتيب	3	1	2

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية.

شكل (8) مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: عداد الباحثة من بيانات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

يتضح من الجدول (8) والشكل (8) أن ضريبة السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) جاءت في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في تغطية النفقات العامة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023) بمتوسط مساهمة بلغت (12.6%) وهي تعتبر النسبة الأعلى في المساهمة مقارنة بعناصر الإيرادات الضريبية الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية الضرائب على التجارة والمعاملات بمتوسط مساهمة بلغت (2.1%) وفي المرتبة الأخيرة ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة مساهمة بلغت (1.5%).

يتضح من التحليل السابق، ثبوت صحة الفرضية الثانية، بأنه وفقاً للإفصاح العادل والكافي في التقارير المالية والقوائم المالية، أدى ذلك إلى أن مساهمة ضريبة القيمة المضافة، في تغطية النفقات العامة بالمملكة العربية السعودية جاءت في المركز الأول، مقارنة بعناصر الإيرادات الضريبية الأخرى.

النتائج:

- 1/ ان سياسات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيلتزم المكلفين بالتسجيل وتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها النظامية، الامر الذي يساهم في زيادة إيرادات الدولة.
- 2/ أن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية له أهمية كبيرة عن المعلومات المحاسبية في هذه القوائم المالية، وهذا بدوره يساهم في عملية تحديد مبلغ الضريبة المستحقة، مما تساهم تلك المبالغ الضريبية في تغطية النفقات العامة.
- 3/ تساعد ضريبة القيمة المضافة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، وذلك لأن مقدار ما ستحصل عليه يمكن التنبؤ به بشكل مسبق.
- 4/ أن ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، لها دور هام في دعم الاقتصاد المحلي وتوليد الإيرادات للدولة، ولكنها تعتبر أيضاً تحدياً للأفراد والشركات في فهم تطبيقاتها والتزامها بها، من خلال فهم مفاهيمها وتأثيراتها، يمكن للأفراد والشركات تخطيط استراتيجياتهم المالية بشكل أفضل والتأكيد من الامتثال للتشريعات الضريبية.
- 5/ أن الإفصاح الجيد عن نتائج النشاط يؤدي إلى قبول السلطة الضريبية للنتائج التي تظهرها القوائم المالية ويتم ربط الضريبة على أساسها.
- 6/ ان الفائدة من إفصاح الشركات والمؤسسات عن بياناتها المالية، تتمثل في المصادقية والثقة من قبل المستفيدين من تلك البيانات، وهذا يعزز من مكانة تلك الشركات والمؤسسات في السوق المالي والمنافسة والاستمرارية.

7/ إن لضريبة القيمة المضافة، أثر إيجابي ، إذ مكّنت ضريبة القيمة المضافة المملكة العربية السعودية ، من تنويع مصادر الإيرادات وتحقيق استقرار المالية العامة.

التوصيات :

- 1/ ضرورة توافر جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لعملية الإفصاح المحاسبي، مما يؤدي إلى تدعيم عملية الإفصاح والتأكد من صحته.
- 2/ ضرورة إلزام الشركات والمؤسسات، بتطبيق سياسات الإفصاح المحاسبي بشكل كامل وكاف، للبيانات المالية بصورة واضحة وملائمة ، الامر الذي يكسب تلك البيانات المصدقية والشفافية ، أمام المستخدمين والمستفيدين من تلك البيانات المالية .
- 3/ ضرورة إلزام الشركات والمؤسسات، بالالتزام بمعايير المحاسبة الخاصة بالإفصاح المحاسبي وسن القوانين والتشريعات اللازمة للإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية ، والتقارير المالية .
- 4/ ضرورة تعزيز التواصل بين هيئة الزكاة والدخل والجمارك وبين المكلفين والعملاء بمختلف فئاتهم ، وذلك من خلال التعرف علي فرص التطوير والتحسين .
- 5/ تدعيماً لمبدأ الثقة والالتزام الأخلاقي ، يجب علي الأشخاص الخاضعين للضريبة أن يقدموا الي هيئة الزكاة والدخل ، إقرارات ضريبية ، وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة .
- 6/ التأكيد علي دور وأهمية الإفصاح المحاسبي للتقارير والمعلومات والقرارات الضريبية ، المقدمة للسلطات الضريبية ، باعتبارها أهم المستفيدين من تلك التقارير والمعلومات داخل تلك الاقرارات ، والتي بموجبها يتم حساب الضريبة .
- 7/ ضرورة عمل حملات تثقيفية وتوعوية للتخفيف من المفاهيم الخاطئة ، وبناء الثقة في النظام الضريبي ، وقبول الإصلاحات المالية

المراجع

- 1- أمين السيد أحمد لطفي ،(2007)، نظرية المحاسبة، القياس والافصاح والتقرير المالي، الإسكندرية الدار الجامعية.
- 2- اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة (2023) ،النسخة التاسعة .
- 3- الدليل الإرشادي، الخاص بتعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة الأساسية الي 15% ،هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- 4- خالد فوزان الفهد، (2021)، ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، (ط1)الرياض ، دار التدميرية للنشر والتوزيع .
- 5- خالد بن ادريس الفلحي ،(2023) ضريبة القيمة المضافة، الاطار النظري والتطبيق العملي ، الرياض ، دار كتب مؤلفين السعودية
- 6- دليل تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- 7- رضا إبراهيم سعدان ، محمود رضا سعدان ، (2017) موسوعة سعدان في الضريبة علي القيمة المضافة ، (ط 1) القاهرة ، دار الصفوة .
- 8- رضا إبراهيم سعدان ، محمود رضا سعدان ، (2018) موسوعة سعدان في الضريبة علي القيمة المضافة ، (ط 1) القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .
- 9- سامر قنطجي ،(2012)، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي ،(ط 1) سوريا ، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة .
- 10- علي بجمود، (2023)، الضريبة على القيمة المضافة مدخل تكاملي مقارنة الإتحاد الأوروبي والمجموعة العربية، القاهرة ، دار رسلان .
- 11- مركز دراية للدراسات والمعلومات، إدارة الدراسات والتطوير، ضريبة القيمة المضافة في العربية السعودية الرياض ، قسم النشر.

- 12- محمود السيد الناغي، (2007) ، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، جمهورية مصر العربية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
13- محمد مطر، (2007) ، مبادئ المحاسبة المالية ، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
14- محمد مطر ، موسى السوطي، (2008) ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.

- 1- <https://tax.gov.ae/DataFolder/Files/Legislation/Arabic>
- 2- <https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Documents/Implmenting>
- 3- <https://gstc.gov.sa/ar/guidelines/Documents>
- 4- <https://www.zoho.com/sa/books/vat/guides>
- 5- <https://www.wafeq.com>
- 6- / <https://kaudit.sa>
- 7- <https://hbrarabic.com/>
- 8- <https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget>
- 9- <https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget>
- 10- <https://www.argaam.com>
- 11- <https://almohasabah.com>
- 12- <https://www.qoyod.com>

الملحق

السنة	الضريبة على الدخل والارباح الرأسمالية	ضريبة السلع والخدمات	الضرائب على التجارة والمعاملات	الايادات العامة	النفقات العامة
2018	12.764	83.291	11.643	663.113	1079
2019	13.875	115.232	12.234	713.320	1059
2020	12.444	92.734	12.365	541.593	1076
2021	13.903	187.752	13.055	696.248	1039
2022	17.663	169.495	14.409	950.192	1164
2023	32.079	199.475	16.446	854.306	1275

المصدر: وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية للدولة، المملكة العربية السعودية